الفكر اليميني اللبناني القول ، وتأكد ان موقع الخيمة ، قرب بيت عبد الرحمن الخليل ، رئيس بلدية صور وشقيق كاظم الخليل الوزير السابق، لم يكن هدفا عسكريا غالي الثمن يحتاج زخم العملية الاسرائيلية وحجمها . بل الادق من ذلك ان المسافة السياسية بين المقاومة الفلسطينية وسلطة آل الخليل ، وهي سلطة تقوم على قاعدة الاقطاع السياسي والمحاربة بسبب المنافع والخدمات الفردية ، هي التي كانت الهدف . ولقد سبق ان جرت محاولة لتوتير هذه العلاقات بحوادث اعتداء على شخص عبد الرحمن الخليل نفسه ، وهذا اكثر خطرا من استعداء وتحريض الدولة والاجهزة التي ضعفا ما تبقى من أجهزتها مع دخول سلطة المقاومة الفلسطينية . ففي الوقت الذي حلت فيه المقاومة الفلسطينية في اواخر الستينات على سلطات اقطاعية لبنانية قوية في الريف اللبناني الجنوبي ، حيث العلاقات الاقطاعية هي السائدة في الريف تاريخيا ، بقيت المقاومة الفلسطينية غير راغبة وغير قادرة على اضعاف سلطات الاقطاع اللبناني بسلطات شعبية وطنية وديمقراطية عن طريق الاختيار الثوري في التعامل والتسليح والتنظيم ، في هذا الوقت كانت قوى الاقطاع وقوى السلطة الرسمية تحاصر المناخ الذي اوجدته المقاومة حتى لا يتمكن من التغيير والتبديل السياسي . صحيح ان ايجاد تعقيدات شعبية للوجود الفلسطيني في جنوب لبنان اكثر خطورة من التعقيدات مع الدولة او منه في أي مكان اخر من لبنان ، غير أن المقاومة الفلسطينية ربما تكون قد استطاعت منذ مدة حل معادلة الاعتداءات الاسرائيلية التي تقوم على اكمال دور القوى اليمينية المعادية وعلى توتير علاقات المقاومة الفلسطينية مع فئات من الشعب اللبناني على قاعدة ضرب مصالح هذه الفئات الاقتصادية ووجودها البشري بدعوى احتضان الوجود الفلسطيني المسلح . فلقد بدأ الفكر الوطني المعادي للعدوانية الاسرائيلية يسود في اوساط غالبية كبيرة من الشعب اللبناني ولم يعد الفكر المتخاذل والمحايد قادرا على اعتماد قاعدة باستثناء بعض التحريضات الطائفية التي بدأت تنهزم بدورها . لكن أخطر ما يواجهه الفكر الوطني المعادي للعدوانية الاسرائيلية هو امكانية ان يثبت لبنان الرسمي في اعتماد سياسات في معالجة الوجود الفلسطيني الوطني في لبنان على قاعدة بعض السياسات العربية التي تسعى لاجل الحاق الفلسطينيين والحركة اللبنانية الشعبية بسياسات تتخلى عن المكاسب التي حققتها في تثبيت سلطة منظمة التحرير الفلسطينية كسلطة وطنية لمعالجة المسألة الفلسطينية وتحقيق سلطة الشعب الفلسطيني الديمقراطية وتدعوها لتقبل سياسات تعيد من جديد اقتسام الشعب الفلسطيني ومصادرة حقوقه الوطنية بين الاسرائيليين والاردنيين بدعوى أن اميركة وابرائيل ترفضان التعامل في هذه المرحلة مع منظمة التحرير الفلسطينية . ان اختيار لبنان الرسمي التمسك بسياساته اللادفاعية على قاعدة بعض السياسات العربية سيضعف الموقف الفلسطيني ويجعل من احتمالات تفشيل السياسات الاسرائيلية المعادية للشعوب العربية عموما والشعب الفلسطيني خصوصا غير ممكنة من دون حرب جديدة تكون حرب الانتصار للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وليس حرب استعادة بعض الاراضي العربية .

ناشي طه